

هذا ماظهر لنا في أجوبة هذه المسائل بناء على قواعد الفقه المشهورة المبنية على المعاملات القضائية وأشرنا الى ان التدينين يتعاملون فيما بينهم بالصدق والوفاء بالوعود فهم لا يختلفون اذا كان ما تعاقدوا أو تعاقدوا عليه صريحاً مرضياً بينهم وقد ثبت في الكتاب والسنة وجوب الوفاء بالعقود التي يتعاقد الناس عليها برضاهم وعمل المسلمين بشروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً والمحرم في العقود هو الخس والخداع والغرر وكل حيلة يأكل بها الانسان مال الآخر بالباطل . وقد شدد بعض الفقهاء كالحنفية في العقود والشروط ووسع فيها بعض الحنابلة وفقهاء الحديث والذي حققه ابن تيمية بالدلائل القوية هو ان كل عقد وكل شرط لا يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ص) فهو جائز والوفاء به واجب سواء اقتضاه العقد أم لا . وهذا ما نراه ولا نحب ان نطيل في المنار في مسائل المعاملات الفقهية لأن غرضنا مما نشره من الاحكام العالمية في باب الفتاوى وغيره هو بيان عدل شريعتنا وموافقها لمصالح الناس في كل زمان ومكان للرد على الطاعنين فيها وتمكين عقائد الجاهلين من أهلها ، وبيان المسائل الدينية المحضة وحكمها للملة المذكورة آنفاً

المسلمون والقبط

(١)

إنما بقاء الامم والملل بمقوماتها التي تمتاز بها عن غيرها فاذا قصر افرادها في التماسك والاعتصام بالمحافظة على تلك المقومات وما يتبعها من المشخصات زالت الأمة أو الملة بانقراض أهلها أو اندغامهم في أمة أخرى

مضت سنة الله في البشر بمحافظته كل قوم على مقوماتهم ومشخصاتهم وحرصهم عليها بقدر ارتقائهم في حياتهم الاجتماعية فالأمة الحية المستقلة لا تتبع أمة أخرى ولا تقلدها في دينها ولا عاداتها ولا تقاليدها ، ومثلها في ذلك كمثل الافراد فالعالم المستقل لا يتقلد رأي غيره وان كان مثله أو أعلم منه وإنما يعمل بما يظهر له انه الصواب لا بما يظهر لغيره

يتعصب بعض الشعوب لما هم عليه وان ثبت لهم ان المخالف لهم فيه أولى بالصواب

وأجدر بالاتباع كما يتعصب الانكليز لمقاييسهم ويأبون اتباع الفرنسيين وغيرهم في المقاييس العشرية التي هي خير منها . فاذا ثبت لهم ان ما هم عليه ضار بهم أو يقدم لغيرهم عليهم تبدلوا به غيره بالتدرج البطيء لكيلا تنزل مقومات الأمة أو شخصياتها فيضعف تماسكها وتشعر بعلو غيرها عليها

كان المسكونون للأمم يراعون هذه السنن فيها حتى ان رؤساء التصاري لما أرادوا فصل اتباع المصلح العظيم لليهودية (عيسى عليه السلام) من قومه اليهود تركوا من تعاليم التاموس (التوراة) ما قره المسيح ولم ينقضه كالراحة في يوم السبت والامتناع عن عمل الدنيا فيه واستبدلوا به يوم الأحد بغير أمر من المسيح ولا من حواريه ، ووضعوا لهم غير ذلك من العبادات والاعیاد حتى صارت ملتهم من أبد الملل عن اليهودية . كذلك فعل المصلح الأعظم خاتم النبيين (صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين) بما كان يأمر به من مخالفة أهل الكتاب وغيرهم في عاداتهم وتقاليدهم زائداً ذلك عما جاء به الوحي من الاصلاح في اصول دين الله وفروعه ، والحكمة في ذلك تكون الأمة وامتيازها بما تكون به قدوة لغيرها لانا بمة مقلدة

كذلك مضت سنة الله في البشر بتقليد الضعيف للقوي وتشبهه به فيما سهل التقليد والتشبه فيه سواء ذلك في الافراد والأمم ، وانما السنة فيه أن يكون بالتدرج والاتقال من محقرات الامور كالأزياء والعادات الى ما فوقها حتى ينتهي بأعظم المقومات التي بها التمايز كاللغات والمذاهب والأديان ، ولولا التعارض بين داعي التقليد والاستقلال ، لكان أمر البشر على غير ما نشهد الآن ، فاما ان يكون كل منهم مقلداً لمن قبله فيكونون كالأنعام ، واما ان يكون كل منهم مستقلاً في كل شيء فلا يكادون يشتركون في شيء يجمع بينهم ، ويرى بعض الحكماء انه يجب التأليف بين جميع البشر واتحادهم وما هذا بالذي يتم وغاية ما يرجي من الكمال أن يتعارفوا ولا يتماكروا في اختلافهم كما أرشد القرآن كان أمر الناس في الزمان الماضي متروكا الى طبيعة الاجتماع تعمل عملها بسنن الله تعالى فيهم وهم لا يشعرون بسيرها فيساعدوها عليه أو يقاوموها فيه بالطرق العلمية الا ما كان من الحروب التي توقد نيرانها مطامع الأقوياء ، وقد اتسع نطاق علم الاجتماع في هذا العصر فصارت الأمم العالة المتحدة تفضل قوة العلم على قوة السلاح في محاربة الأمم الجاهلة المتخاذلة ، فتسطو على مقوماتها ومشخصاتها من الدين واللغة والتقاليد والعادات فتزلزها وتزيل هبتها بالتدرج وتزين لها أن تبدل بها ما تخيل اليها أنه خير

منه فزيدها بذلك ضعفا ومرضا حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين إما بالاستعباد وذهاب الاستقلال ، وإما بالاندغام والأضمحلال هذا هو السبب في بث الافرنج دعاة دينهم وفي بنائهم المدارس في البلاد الاسلامية وغيرها وفي اتخاذهم الوسائل الى بث لغاتهم وآرائهم وعاداتهم في مدارسنا حتى صارت نفوسنا نابتنا في البلاد المقلدة لدينتهم في تصرف الاساتذة من الافرنج والمتفرنجين ينقشون فيها من الافكار ويطبعون فيها من الملكات ما يغير نظام الاجتماع في بلادنا ويجذب أموالها وميولها اليهم حتى يكون أهلها عالة عليهم أو خدما لهم في كل شيء الى ان نصير ملكا خالصا لهم في الحقيقة دون الاسم أو في الامرين معا ، وقد صرح لورد كرومر في بعض تقاريره عن مصر بأن الغرض من مدارس الحكومة فيها فرنجة المصريين ، فهل اعتبر بهذا القول أحد من القارئین ، أو نبه عليه أحد من السياسين؟ وهو الذي ترتب عليه تقليد حكوماتنا لأوروبا بغير اجتهاد ولا استقلال لأقول ما قلته ذما في الافرنج بل مدحا لهم فان هذه الطريقة هي أرقى ما وصل اليه البشر في الفتح والاستعمار ، واستيلاء الأقوياء على الضعفاء الذي هو من سنن الاجتماع ، فليهم في شرع العمران والفلسفة ان يجهدوا ويجتهدوا في جذب جميع الامم الى دينهم ولغاتهم وعاداتهم ، وفي تسخيرها لخدمتهم ومنافعهم ، وإنما يمكن أن تلومهم الفلسفة انهم لا يرضون أن يساوا هؤلاء المجذوبين بأنفسهم ولا أن يرقوهم الى درجتهم ، فالشرقي عندهم لا يمكن ان يساوي الغربي وان أسبه هذا في دينه ولغته وعاداته : والاسلام يفضلهم في هذه المسألة فهو قد سبقهم الى تلك الطريقة السليمة في جذب الناس اليه مع تقرير المساواة التامة بين المتجذبين اليه الداخلين فيه . لافرق بين الملك العظيم (كحيلة بن الأيهم) والصلوك الفقير ، ولا بين السيد الشريف الفاتح (نكالد بن الوليد) وبين الصيق الأسود (كلال الحبشي) بل الاسلام يساوي بين المسلم وغير المسلم في الحقوق كما ساوى أعداء امرائه (عمر بن الخطاب) بين أكبر سيدي (علي بن أبي طالب) وبين رجل من آحاد اليهود . والانكليزي لا يساوي الهندي بنفسه ولا الفرنسي يساوي الجزائري بنفسه بل ميزوا أنفسهم علينا في عقربديارنا وأرقى حكوماتنا الافرنج أرقى منا في العلم والمدنية فتحسن في حاجة الى أخذ الفنون والصناعات منهم بالاجتهاد والاستقلال مع المحافظة على مقوماتنا الملية والقومية التي تحول دون فتناس فيهم ولسكتنا لم نأخذ منهم شيئا مما نحتاج اليه بالشرط الذي يناه وأما سرى الينا ما سرى منهم بالتقليد لا بالاستقلال لذلك كان سببا لضعف استقلالنا أو ذهابه ،

لارسوخه وثباته ، اللهم الا ما اقتبسته دولتنا العثمانية من فون الحرب فلها استقلال واجتهاد ما فيه ، لعلها بتوقف حياتها عليه ، ولم يكن استقلالها فيه تاماً لأنها لا تزال عائلة عليهم حتى في تعليم الجندها بالك بصنع الاسلحة والآلات ، والبوارج المدوعات ، ولو توأطأت دول أوروبا على منسح بيع السلاح وآلات الحرب للدولة لفضين على قوتها بغير مقارعة ولا مكافحة

من آية استقلال الامة أيقياً تأخذه عن غيرها ، وما تدعه من عاداته التي هي عرضة لها ، أن يكون ذلك رأي زعمائها وعمل جمعياتها ، باسم الامة ولصالحتها العامة ، ولسنا معاشر المسلمين على شيء من هذا الاستقلال بل نحن مقدرين للافرنج حتى فيما نحسب اننا نهرب به من سيطرتهم كدعوة الوطنية التي كان الخسار فيها علينا والرجح لغيرنا ، ومن الشواهد المحسوسة على ما ذكرنا من المقدمات ما يسمونه اليوم بالمسألة القبطية في مصر

* * *

سكان القطر المصري اثنا عشر مليوناً منهم احدى عشر مليوناً ونيّف من المسلمين ويزيد عدد القبط فيه عن نصف مليون والباقي من سائر الشعوب والملل ودخل بعض القبط في حماية الدول الاجنبية فلم يعد لهم من الحقوق ولا عليهم من التكاليف مثل مال الوطنيين وعليهم ، والمشهور أن نسبة القبط الى المسلمين في هذا القطر هي نسبة ستة الى مئة في هذه الفئة القليلة من الحياة المليدة ما ليس في تلك الفئة الكثير العدد ، صاحبة الحق في الملك والسؤدد ، لان الحاكم العام منهم ، وهو صاحب التصرف المطلق في ادارة بلادهم ، التابعة في السياسة والسلطة لخليفتهم ، ولغة الحكومة والامة هي لغة دينهم ، ولم تكن عنهم كثرتهم ، ولا سلطتهم ولا شكل حكومتهم ولا تبعيتهم لخليفتهم من شيء ، لما قامت القبط تنازعهم ما في أيديهم فنزعه شيئاً بعد شيء بالسير على سنة الكون ونظام الاجتماع . فما أجدر القبط في سيرتهم هذه بالفخر والاعجاب

ليس لمسلمي مصر جمعيات دينية محضة ولا مجلس ملي اسلامي للقبط كما وغيرهم ، ليس لهم أندية اسلامية خاصة بهم من حيث هم مسلمون ، ليس لهم جرائد ولا مجلات دينية محضة كجرائد غيرهم ومجلاتهم ، لا يوجد فيهم أفراد ولا جماعات ينظرون في أمورهم الاجتماعية ونسبتهم فيها الى غيرهم ويعملون عملاً بالمسابقة غيرهم أو مزاحمتهم في أعمال الحكومة أو الأعمال المالية أو الادبية ، الجرائد السياسية لغير المسلمين تروج عند المسلمين وجرائد المسلمين لاتروج عند القبط ، والمسلمون يعلمون ذلك ولا يحرّكهم نبرة عصبية ، ولا غيرة مليّة ، وما ذلك الا من بقايا ما ورثوا من أخلاق دينهم من صفاء القلب والتساهل

أما القبط فانهم يعملون كل شيء للقبط باسم القبط ويعبرون عن أنفسهم بالامة القبطية ويسمون البلاد المصرية بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم ولهم مجلس ملي وجمعيات وأندية وجرائد ومجلات قبطية محضة ويطلبون ما يطلبون من المناصب والاعمال في الحكومة للقبط باسم القبط على أنها حق للقبط من حيث أنهم قبط ، ويتعاونون في جميع مصالح الحكومة فيفضل القبطي أخاه القبطي على غيره لا تأخذه في ذلك لومة لائم، ولا شيء عند المسلمين من هذا التعاون والتكافل ، على ان البلاد بلادهم وليس للقبط فيها عزية على غيرهم من النصارى واليهود الا بتمييز المسلمين لهم ثم أنهم يتهمون المسلمين بالتعصب الذميمة والتحاميل وهضم حقوقهم فرحى للقبط المتعاونين ، ويا حسرة على المسلمين المتخاذلين

ان معظم أعمال الحكومة المصرية ومصالحها في أيدي القبط ولا يمتاز المسلمون عليهم الا بقليل من المناصب الرئيسية التي لاحظ لهم منها غير لخفضة والتحلي بكساوى التشريف والاوزمة ، فالمديرون على قلتهم من المسلمين وكثيرا ما يكونون من غير الاكفاء المختبرين ، وينقلون من مديرية الى أخرى، ورؤساء الكتاب وأكثرا العمال الذين تحت أيديهم من القبط ثابتون في أعمالهم عارفون بقوادمها وخوافيها متكافلون في الاستئثار بها ولذلك يكون أكثر المديرين آلات في أيديهم لا يقدر أعلاهم كفاءة أن يخالف رئيس الكتاب القبطي في شيء يريد ان العمل في المديرية وأكثرهم من القبط يتعصبون حينئذ على المدير ويعرفلون أعماله ويوقعونه في المشكلات مع نظارة الداخلية أو نظارة المالية وينصرهم اخوانهم في النظارة عليه لانهم كلهم يدعى من عداهم وعلى هذا القياس تناصرهم في القضاء وسائر المصالح . ثم أنهم يزعمون مع هذا كله أنهم مظلومون مهضومون ، وان المسلمين هم المتعصبون الظالمون . فرحى للقبط المتحدين ، ويا حسرة على المسلمين المتفرقين

هذا ما كانت عليه الفئة الكثيرة بالعدد القليلة بالتخاذل والفلة ، والفئة القليلة الكثيرة بالتعاون والوحدة ، وهذا هو الذي أطمع القبط في جعل حكومة مصر قبطية محضة في يوم من الايام ، وكان من حسن حظهم أن فن الباحثون في الامور العامة من المسلمين بالسياسة ، وجعلوا هجيرا هم فيها دعوة الوطنية وصاروا يلهجون بهذه الكلمات : اخواننا القبط ، اخواننا القبط ، نحن مصريون قبل كل شيء ، لادين في الوطنية ، انما الدين في المساجد والكنائس ، وبلغ من لهجهم بالوطنية واخلاصهم فيها أن صار بعضهم يقول لا فرق عندي بين أن يكون الخديوي مسلماً

أو قبطيا ، وإنما المهم عندي أن يكون مصريا ، وقد سمعت مثل هذه الكلمة من بعض المدرسين في مدارس الحكومة العالية ، فقلت له وهل تظن فيمن سمحت لهم عاطفتك الوطنية بعرض الامارة أن يسمحوا لك بوخليفة (قومسير) في مصلحة سكة الحديد ?? أما وسر العقل والبصيرة أنهم لا يسمحون بذلك مختارين ، وما هم على ذلك عندي بلومين ، فرجى للقبط المتعصبين ، ويا حسرة على المسلمين المتساهلين .

سبق لي مدح القبط في المنار غير مرة وتفضيلهم على المسلمين بالتعاون والتناصر والرابطة بالله وان كانوا دون المسلمين في الكفاية الشخصية الا التملق الذي يستميلون به الرؤساء واتباعهم في ذلك طريقة العقل والحزم وسنن الاجتماع التي أشرنا اليها في فاتحة القول بترك المسلمين بين عامل حامل ، وزكي يأس ، ونشيط مفرور شغل الكلام في مقاومة الاحتلال عن كل عمل تقوى به الامة في وجه الاحتلال (وهو عندي محصور في التربية الملية والأعمال الاقتصادية كما بينت ذلك مرارا) وتوجيه همتهم في هذه الفرصة الى التربية القبطية والتعليم ، وتبعية الثروة ، والتغافل في أعمال الحكومة ، ولكنني أنكرت عليهم في هاتين السنتين سيرتهم فرأيتهم قد تركوا ماعهدت فيهم من الهدوء والسكينة ، واللين والتملق ، وطفقوا يطنون في جرائمهم طعنا صريحا في سلف المسلمين وخلفهم ، ودينهم وآدابهم وفتهم ، فسجبت من هذه الطريقة الجديدة ، التي يخشى أن تعلم المسلمين التعصب والمقاومة ، فتكون كرة القبط هي الحاسرة ، وصرت أقول في نفسي ماعدا مابدا ، وأقدح زناد الفكر لعلي أجد على المنار هدى لو صبروا على جدهم وتعاونهم ، وتركوا المسلمين في غفلتهم وتخاذلهم ، لنا لو كل ما أملاوا ، ولساعدوهم باسم الوطنية على ما أرادوا . يريدون أن يثبوا على الوظائف الادارية العالية كما وثبوا في القضاء ، يريدون أن تترك الحكومة العمل في يوم الاحد . يريدون أن تدرس الديانة المسيحية في الكتاتيب والمدارس كلها . يريدون أن لا يكون للمسلمين في هذه الحكومة مزية ما . كل هذا كان سهلا اذا رضوا بسنة التدرج والمسلمون أنفسهم يساعدونهم على كل ذلك حتى اذا نالوه سهل عليهم أن يجعلوا الحكومة وقفا عليهم وينعوا المسلمين منها البتة

أليس بعض كتاب المسلمين يبنون في جرائم الاحزاب القوية ، كل من يرتقي من المسلمين الى منصب عال في الحكومة ، ويهدونه خاشا لوطنه ، مشايما للانكليز فيه ، بقدر ما يعظم القبط كبار الموظفين منهم ، ويستعينون بهم على سعة نفوذهم في الحكومة ؟

أليس هذا تمهيداً لئيل القبط هذه البقية القليلة من الوظائف؟ أم يساعدهم الوزراء المسلمون على ما طلبوا من تعليم دينهم في مدارس الحكومة (وهو ما لا نظير له في حكومات الأرض)؟ بلى وكذلك يساعدهم المسلمون في فرصة أخرى على كل ما يطلبون. وإذا هم نالوا بقية الوظائف الرئيسية وتمكنوا بها من جعل تسعة أعشار الموظفين منهم يكون لهم الوجه الوحيد في طلب ابطال الاعمال يوم الاحد دون يوم الجمعة ولا يجزأ مسلم يومئذ أن يفتح فماً، أو يحرك قلماً، خوفاً من تهمة التمسب الديني من جهة، ومن تحامل الحكومة القبطية عليه من جهة أخرى

هذا ما أقوله معتقداً له ولا شك فيه عندي، ولذلك عجبت كيف خانهم الصبر، وقلتهم ادراك هذا الأمر، وحررت في تمليل هذا المسلك الجديد، حتى كان مما خطر في بالي أنهم ربما كانوا يريدون إخراج المسلمين لاحداث فتنة في البلاد تكون وسيلة لاعلان انكسار الحماية عليها أو ضمها الى مستعمراتها. ولم أصدق ما يقوله بعض الناس من أنهم أحسوا من المسلمين ضعفاً ووجدوا فرصة لإخراج أضعفهم، وشفاء غليل حقدهم، ففعلوا ذلك لجرد اللذة بايذاء من كانوا يستثقلون اسم سيادتهم عليهم، لأرى هذا القول ولا ذلك الخاطر بالمقول، وإنما هناك سبب آخر نشرحه في النبذة التالية. ثم نين شكل هذه الحكومة الرسمي وهل للقبط حق فيها أم لا ثم مسألة يوم الراحة الأسبوعية في الأديان الثلاثة وما ينبغي أن يكون الحال عليه في مصر (للمقال بقية)

بِحَمْدِ الدَّعْوَةِ وَالْإِشْرَادِ

يد الله على الجماعة (حديث شريف)

النظام الاساسي للجماعة

اخترنا ان نوقع هذا النظام المبارك في ليلة المولد النبوي الشريف (وهي في الحقيقة ٩ ربيع الأول) تيمناً وثقلاً ولا وان نديمه في صبيحة اليوم الذي يحفل في ليته بتذكار تلك السعادة أي ١٢ ربيع الاول وقد تأخر هذا الجزء من المنار